خلال احتفالاتنا بالعيد الخامس عشر للجمهورية اليمنية:

افتتاح ١١ مشروعاً استثمارياً بتكلفة ٢,٥ مليار ريال بحضرموت

الثورة/ المكلا/ محمد قاسم المفلحي

ستشهد محافظة حضرموت وخلال الاحتفالات بالعيد الوطني الخامس عشر للجمهورية اليمنية، افتتاح ١١ مشروعاً استثمارياً، تشمل مجالات الصناعة والأسماك والسياحة ومواد البناء بكلفة إجمالية تبلغ نحو مليارين وخمسمائة مليون ريال.

وأوضح الأخ عبد الله عبدربه المدير العام لفرع الهيئة العامة للاستثمار بالمحافظة ان من بين هذه المشروعات الاستثمارية التي تدخل لأول مرة الخلاطة المركزية للخرسانة الجاهزة وكسارات، بالإضافة إلى مشروعين سياحيين وثلاجات لحفظ الأسماك وغيرها من المشاريع التي ستساهم في تعزيز البنية التحتية في المحافظة.

مشيراً إلى أن الفترة القادمة ستشهد المحافظة خلالها وضع حجر الأساس وافتتاح عدد من المشاريع الاستراتيجية المهمة لمصنع حضرموت للاسمنت ومصفاة حضرموت التي ستستكمل دراستها لاحقاً .

فيما تم تفريغ ١٢٣٥٧ طنا من الواردات

تصدير ١٦٨٧ طنا من المنتجات الوطنية الى الخارج

■.. عدن/سبأ

تم أمس عبر أرصفة المعلا ميناء عدن تصدير الف و /٦٨٧/ طنا من المنتوجات الوطنية شملت الاسماك والالبان السائلة ومعلبات التونة واللبان والسمن الى عدد من الدول الشقيقة والصديقة ٠

وذكر الاخ عبده نعمان سعيد نائب مدير عام أرصفة المعلا ميناء عدن لشئون الحاويات لوكالة الانباء اليمنية سبأ بأن شحنة الاسماك والبالغة الف و /٤٨٠/طنا صدرت الى كل من الجزائروبريطانيا وفرنسا ومصر وتونس وهولندا وفيتنام وتايلند في حين صدرت شحنة السمن والبالغة / ١٥٢ / طنا الى أثيوبيا وشحنة من الالبان السائلة والتونة المعلبة والبالغة / ٥٤ / طنا الى قطرو٢٧ طنا من الالبان السائلة أيضا الى أمارة جبل على وشحنة من اللبان اليمني العلك والبالغة ٢٠ طنا الى المانيا ٠

وكانت أرصفة المعلا استقبلت نفس أمس/ ٣٤٤/ حاوية بضائع واردات متنوعة سوقت الى الأسواق أفرغتها ناقلتي الحاويات فاليريا السويسرية وماسك اطنتك الدنماركية٠

الى ذلك وصلت أمس الى ميناء الحديدة ثلاث سفن تجارية تحمل على متنها ١٢٣٥٧طنا من النفط والمعدات والبضائع المتنوعة ٠

حيث أفرغت الباخرة / نفط اليمن ١٧/ ١١٨٣١ طنا من النفط والباخرة / بوحنا / ٥٢٦ طنا من المعدات فيما أفرغت الباخرة / أم ٠أس٠سي اريان / ٣٤٨ حاوية٠ وأشارت الاحصائية الصادرة عن المؤسسة العامة للموانى الى أن الباخرة / وجدى عرب / تنتظر الدخول الى أرصفة الميناء وعلى متنها ٨٠٧٩ طنا من السماد ٠فيما غادرت الارصفة أربع سفن تجارية بعد أفراغ حمولاتها ٠٠ وأوضحت أن ميناء الصليف استقبل الباخرة اليونانية / سيروس / القادمة من ميناء سنغافورة وعلى متنها ٥٣٠٩٠٠ طن من القمح ٠ واستقبل ميناء المخا ثلاث سفن على متنها كميات من المواشي والمعدات٠

بتكلفة ٤٠٥ ملايين ريال:

إقرار فتح المظاريف لـ٢١ مشروعاً تنموياً في الحديدة

الحديدة/سبأ أقرت الهيئة الادارية للمجلس المحلي بمحافظة الحديدة في اجتماعها امس برئاسة الأخ محمد صالح شملان محافظ المحافظة وبحضور الأخ حسن احمد هيج أمين عام المجلس المحلي فتح المظاريف الخاصة بـ٢١ مشروعاً في مجالات التربية، الصحة، المياه، الشباب والرياضة، والسياحة، بالاضافة الى المجمعات الحكومية بتكلفة اجمالية ٤٠٥ ملايين ريال بتمويل من المجلس المحلي موزعة على مديريات المحافظة ٠

حيث أقرت الهيئة إرساء المناقصات الخاصة بـ١١ مشروعاً تربوياً بتكلفة إجمالية ١١٠ ملايين ريال و٥ مشاريع للمياه بتكلفة ١٧ مليوناً و٦٥ ألفاً و٦٠٠ ريال ٠

ومشروع للشباب والرياضة في مديرية الدريهمي بتكلفة ١٤ مليون ريال بالاضافة الى تجهيز ثلاثين مركزاً ووحدة صحية في عدد من المديريات بتكلفة اجمالية بلغت ٣٠ مليون ريال ٠

كما أقرت فتح المظاريف الخاصة بإنشاء مجمعين حكوميين في مديريتي باجل والقناوص وكذا ترميم قلعة الضحى بتكلفة ٢٣٤ مليون ريال ٠

وشدد الأخ المحافظ على ضروة انجاز المشاريع بمواعيدها المحددة وطبقا للمواصفات والشروط المتفق عليها ٠

«محلي» صعدة يناقش البرنامج الاستثماري في المحافظة للعام الجاري

صعدة/سبأ

ناقش المجلس المحلي بمحافظة صعدة في اجتماعه أمس برئاسة الاخ/ يحيى علي العمري محافظ المحافظة لائحة القوى العاملة بالمحافظة بالإضافة إلى وضع الية المتابعة لتنفيذ البرنامج الاستثماري لعام ٢٠٠٥م المحلي وقائمة المشاريع المعتمدة لهذا العام في مختلف المجالات٠

وتطرق الاجتماع إلى مناقشة اقرار آلية تحصيل الموارد المقدم من اللجنة المكلفة من قيادة المحافظة اضافة الى المستوصفات والصيدليات التي لم تستكمل اجراءات التراخيص والرسوم المدرسية٠

كما تناول الاجتماع مشروع تشكيل الوحدة الهندسية المركزية في المحافظة ومقررات وتوصيات الاجتماع السابق٠

حضر الاجتماع الاخوان/ حسن محمد مناع أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة و نعمان الدعيس وكيل المحافظة٠

□□□

تدريب لجان المناقصات في محافظة إب

إب/سبأ

بدأت امس بمحافظة إب ورشة تدريب اللجان الفنية الهندسية المصغرة الخاصة بلجان المناقصات في المحافظة والتي ينظمها المجلس المحلي بمشاركة ٣٠ مهندسا.

وستناقش الورشة على مدى يومين عددا من الموضوعات المتصلة بتنظيم عمل اللجان الفنية وكيفية التنسيق مع المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية عند اعلان وتحليل وإقرار المناقصات الخاصة بمشاريع البرنامج الاستثماري المحلي للعام الجاري ٢٠٠٥م٠

وفي افتتاح الورشة حث الأخ أمين علي الورافي أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة على ضرورة اضطلاع اللجان الفنية بمسئولياتها في تنفيذ المهام المناطة بها بما يساعد على الاسراع في نقل صلاحيات تنفيذ المشاريع ذات التمويل المحلي الى المجالس المحلية في المديريات تطبيقا لقانون السلطة المحلية، مشيرا الى ان اللجنة الفنية الهندسية في المحافظة ستكون المرجع في بداية التجربة للاستعانة بها في حل أية صعوبات أو اشكاليات تعيق اعمال اللجان الفنية المصغرة في المديريات٠

داعيا الاجهزة الفنية الى تقديم مقترحاتها حول آلية العمل المستقبلية للجان المناقصات الى الورشة لمناقشتها والخروج برؤية مشتركة تعزز من جهود السلطة المحلية نحو التخفيف من المركزية المالية والادارية وتجذير تجربة الحكم المحلي بالمحافظة٠

أساليب النقل والتخزين والعرض وأثرها على سلامة السلع

■ ياسين التميمي

□ شكلت اساليب نقل وتخزين وعرض السلع على الدوام احدى اهم التحديات التي يواجهها المستهلكون في اليمن.. وجوهر هذه الاشكالية يتمثل في الخلل الواضح الذي يعتري قضية انتقال السلعة من المصنع او الميناء مروراً بمرحلتي التخزين والعرض، واحياناً مرحلة التداول المباشر للسلعة بين البائع والمستهك.

ان كثير من السلع وخصوصاً الغذائية والدوائية تتعرض لخلل في صفاتها الخاصة، يفقدها اهميتها وتتحول الى خطر كامن على المستهلك، بسبب القصور في عمليات نقل وتخزين وعرض وتداول السلع، وهي سلسلة من العمليات تكتسب اهميتها من الابعاد الخطيرة التي تنطوي عليها نظراً لعدم التقيد بالاشتراطات والقواعد المحددة في القوانيين واللوائح النافذة.

ان الحاجة تبدو ماسة الى إجراء مراجعة شاملة للواقع الراهن لعمليات نقل وتخزين وعرض وتداول السلع المختلفة، وعلى الاخص الغذائية والدوائية، ومراجعة مماثلة للقواعد القانونية والادارية وللوائح النافذة المعنية بهذا الجانب بهدف الخروج بتصور موضوعي يتضمن تحديد واضح لطبيعة المشكلة، ويحدد المسئوليات الملقاه على الاطراف المشتركة في هذه العملية سواء كانت سلطات رسمية مختصة، او منتجين او مستوردين او تجار جملة و تجزئة، وحتى المنفذين لعمليات النقل.

وقد بين استقصاء قامت به الجمعية اليمنية لحماية المستهلك، لدراسة اثر الاساليب السيئة المتبعة في نقل وتخزين وعرض وتداول السلع، ان المستهلك يواجة خطراً يومياً يتمثل في سلع قليلة الجودة وضارة احياناً، مما يضطره الى شراء هذه السلع نتيجة عدم توفر خيارات بديلة في معظم الاحيان، والنتيجة هو اضرار صحية واضحة على المديين القريب والمتوسط.

واذا اخذنا المنتجات الزراعية ، وعلى الاخص الخضار والفواكه، كمثل لقياس الاثر الناجم عن المستوي الحالي للتسويق الذي يشمل العمليات الرئيسية (النقل، التخزين، العرض)فانه يتضح ان حاصل الخلل في العمليات الثلاث، ينجم عنه منتجات غير جيدة وهذا يتسبب في اضرار مباشرة على المستهلك الذي يجد نفسه مضطراً لشرائها خصوصاً وان العرض يقترن في مثل هذه الحالة بتدني الاسعار.

ويتكبد المستهلك كلفة مالية عندما يضطر الى شراء منتجات زراعية باسعار مرتفعة عندما يقل العرض، وكان يمكن لوتوفر وسائل الخزن الجيد لاصبحت المنتجات الزراعية متاحة في كل وقت وبسعر معقول.

واذا كان بوسع المستهلك تمييز السلعة الغذائية التي تعاني خصائصها الطبيعية من خلل ما فيشتريها او لا يشتريها تبعاً لنوع الخلل في هذه السلعة او تلك فان الامر يزداد سوء عندما لا يتاح للمستهلك ادراك الاثر السيئ الذي تسببت به عملية انتقال السلع عبر المراحل المشار اليها، على خصائص وسلامة السلع، ما يجعل منها خطراً على صحته، وذلك عادة ما ينطبق على الادوية والاغذية المجمدة والسلع التي يسهل تحويل خصائصها، كالحبوب مثلاً التي تحول الى دقيق اذا تعرضت للتلف وهو ماتم رصده في عدد من مخازن امانة العاصمة خلال شهر رمضان الفائت وحذرت بشانة الجمعية في حينة وكذلك الزيوت المنتهية التي تمكث فترة طويلة في المخازن فيتم تفريغها من عبوات كبيرة الى عبوات اصغر مع خلطها بزيوت جيدة.

وخطر سيادة هذا النوع السيئ من عمليات النقل والتخزين او العرض والتداول لا تقتصر على الاضرار التي تلحقها بالمستهلك وان كان ذلك بالمعايير الاقتصادية يضيف اعباء كبيرة على اقتصاد البلاد نتيجة الكلفة العالية للعلاج والخسائر التي تنجم عن وفاة اناس منتجين او عائلين رئيسيين لاسرهم.

وتشير تقديرات غير رسمية امكن التوصل اليها من ناتج استقصاء اجرتة الجمعية اليمنية لحماية المستهلك لعدد من الجهات ذات العلاقة ان كلفة استهلاك الاغذية والادوية والسلع الفاسدة نتيجة سوء النقل والتخزين والعرض والتداول تصل الى نحو ٥٠ مليون دولار سنوياً تتوزع على تكاليف تلقي العلاج والادوية وفقدان منتجين وعائلين اسر فيما يتوزع جزء من هذا المبلغ تكاليف تلف السلع قبل وصولها الى المستهلك.

وثمة كلفة اخرى يمكن احتسابها من ناتج ما يفقده اقتصاد البلاد من عائد بيع وتسويق المنتجات الزراعية ومنتجات اللحوم والاسماك والامر هنا لا يتعلق بكفاءة التصدير فذلك امر اخر ليس محل اهتمام هنا ولكنه يتعلق بالتسويق الداخلي وبحاصل العلاقة بين المنتج والمستهلك.

وبالرغم من وجود احصائيات دقيقة لحجم الخسائر المالية عن سوء تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية فان المنتجات الزراعية تتكبد الجانب الاكبر من الخسائر.

والجمعية اليمنية لحماية المستهلك التي تشعر بالقلق حيال المشاكل التي تعتري عمليات نقل وتخزين وعرض السلع خصوصاً بعد ان رصد نشطاؤها عدداً من المخالفات التي وصل معظمها الى السلطات الادارية المعنية واتخذت بشأنها اجراءات محددة تجد نفسها ونظراً للاعتبارات السابقة ومن موقعها كممثل لمصالح المستهلك في اليمن تسعي جاهدة لاثارة هذا الموضوع بما يحقق الفائدة لجمهور المستهلكين.

وتعتقد الجمعية ان الوقت قد حان للتعامل مع هذه القضية ولن يكون ذلك ناجحاً الا من خلال ندوة برؤية استقرائية للواقع وتشخيصه ورؤية علمية تحدد حجم ومقدار المخاطر الناجمة عن سوء نقل وتخزين وعرض وتداول السلع واثرها على الخصائص الكيميائية والطبيعية للسلع.

وهذا بالضبط ما تعد له حالياً الجمعية اليمنية لحماية المستهلك والذي سياتي في شكل ندوة من المقرر ان تعقد في ابريل المقبل باذن الله تعالى تحت عنوان //أساليب النقل والتخزين والعرض واثرها على سلامة السلع// بمشاركة رئيس الدائرة الاعلامية بالجمعية اليمنية لحماية المستهلك وعدد من الجهات ذات العلاقة.

*** رئيس الدائرة الإعلامية بالجمعية اليمنية لحماية المستهلك**